في الهم الاقتصادي

انحسار القطاع الصناعي الخاص

مشكلة عامة تتطلب حلولاً عملية وحازمة

علي المالكي

يواجه الصناعيون العراقيون في الفرات الاوسط مشكلة انحسار القطاع الخاص، وهي مشكلة عامة تتطلب حلولاً عملية وسريعة نظراً للدور الحيوي للقطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية المرتقبة، وشرع الصناعيون في محافظة بابل- على سبيل المثال- بتداول المشكلة على المستوى العام إذ وجهوا الدعوة للمسؤولين في المحافظة لحضور ندوة لمناقشة سبل النهوض بهذا القطاع وانعاشه وتطويره.

قضية التمويل

التمويل، أي توفير المال اللازم لانشاء المشاريع الصناعية يبدو مفتاحاً لتذليل العديد من العقبات، الا ان الأمر هنا في العراق يبدو معكوساً، فعلى الرغم من التسهيلات المالية التي يقيمها المصرف الصناعي للصناعيين، فان نشاطهم آخذ في الانكماش والانحسار وشكواهم لا تنقطع عن قلة التمويل وعدم كفايته وللوقوف على هذا الوجه من المشكلة وضعنا أمام مدير المصرف الصناعي في الفرات الاوسط السيد كامل القره غولي جملة من الأسئلة التي توضح حقيقة التمويل والأسباب الفعلية لانحسار القطاع الصناعي الخاص، وقد اجمل اجابته بالقول:

(يبلغ حجم القروض الممنوحة للصناعيين حصراً أكثر من ٣ مليارات في الفترة الحالية، وبفائدة (٩٪) سنوياً، كحد ادنى وحسب مدد استيفاء تلك القروض، وشروطها، توزعت هذه المبالغ كتمويل للنشاط الصناعي، لجميع القطاعات، وشكل حجم الصناعات النسيجية، وتصنيع الحبوب والمطاحن، والألبان، وأبدان السيارات والعدد، والاصباغ، وصناعات الطابوق، والانشائية، والصناعات التحويلية، حصة مرموقة، والفرع مستمر بنشاطه في هذا الاتجاه، وهناك مشاريع لتمويل معامل صناعية ذات امكانات أوسع منها محطات الغاز والبنزين ومعامل المعجون والخل والتمور والصناعات الخشبية والمعدنية وغيرها.

ان ساحة عمل الصناعة ، متحركة وناشطة بسبب ما يتطلبه مشروع الخطة الاستثمارية والتحتية والصناعية الواعدة التي يبشر بها الإعلام أكثر من أجهزة الدولة والوزارات المختصة للأسف والمؤلم ان التبشير بفتح باب الاستثمار الأجنبي على ما فيه من علل وأمراض من دون معالجة واقع القطاع الصناعي المريض لينهض من جديد في بلدنا عدة التطوير والإبداع متيسرة في المواد الأولية والأيدي العاملة والعقول العلمية والكفاءات لكل الاختصاصات مع وجود خبرة متراكمة ...، ناهيك عن توفر الطاقة الرخيصة للتشغيل كالمنتوجات النفطية والغاز ووسائل النقل بأنواعها، ومعظم الصناعيين تكونت لديه خبرة تكنولوجية وتسويقية تعمر الصناعة في العراق طويلة، وعدد المعامل في المنطقة كثير ولاصحابها علاقات بدول العالم من حيث الحصول على المواد او التسويق ولكن ظروف مرحلة الحصار والأوضاع السياسية، ولا اجدني مطالباً بأن اقول ان المداخن الاولى في العالم أنشئت زمن سومر وبابل وآشور قديماً...، وكان التاجر والصناعي العراقي سيد المنطقة في التصنيع والتسويق والتجهيز لكل دول الجوار.

مسعى غرفة الصناعة

وقد حاول بعض الصناعيين تنظيم أنفسهم في محافظة بابل فأسسوا غرفة صناعة بابل في ٩/ ٢٠٠٤/١، لتنظيم ورسم الخريطة المستقبلية للنشاط الصناعي والنهوض بواقع القطاع الصناعي الخاص، ولكن رئيس الغرفة اشار الى ان تعقيد المشكلة وتعدد أطرافها لا يبعث على حلها، يقول السيد رياض جليل صلال اول رئيس لغرفة صناعة بابل: "بداية لحل أي مشكلة يجب تحديد الأسباب التي خلقتها ثم الحوار والنقاش بين أصحابها، ومن يستطع ايجاد الحلول المناسبة، وفي كثير من الاحيان يمكن ان تكون انصاف الحلول هي الواجهة، أي كل من الطرفين يتحمل مسؤولية، فمثلاً عندما لا يستطيع توفير الطاقة الكهرباء يمكن توفير الوقود لتوليد الطاقة بواسطة المولدات الكهربائية وعندما لا يستطيع توفير الاموال يمكن المشاركة في ايجاد طرق للتسليف مثلما اطلعنا عليه في بولونيا بعد التغير الذي حصل لديهم، خلال (دورة تطوير الاقتصاد المحلي) والتي اقيمت في بولونيا، وعندما لا تتوفر اموال لتطوير الاتصالات فهنالك من يطورها، ويسلم مستحقاته بعد سنتين أو ثلاث من دون فوائد على ذلك، وعندما تكون هناك صناعات حكومية يمكن استيراد مكائن متطورة وهنالك الكثير من الأفكار والمقترحات التي نراها مناسبة، ونأمل من السادة المسؤولين وخصوصاً رئيس الوزراء والسيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور احمد الجلبي ان يلبوا نداء الاستغاثة .

لقد مر القطاع الصناعي في السابق، أي قبل ٢٠٠٣/٤/٩ وبالذات فترة الستينيات بمراحل مختلفة أي انها مراحل تطور بطيء ومبني على اساس تطوير الحرفة، الى صناعة اكثر تطوراً ، فأنشئت معامل صغيرة ومتوسطة ومحدودة نسبياً واعني بذلك محافظة بابل وبعد عقود انتشرت صناعات أخرى وتطورت اخرى واصبحت الصناعة الطابع المميز للمحافظة من أساسيات دخل مجتمعها وخاصة في الثمانينيات والتسعينيات وقد وجهت له صفعات عديدة كان الهدف منها سياسياً. اما الواقع الحالي فنراه أسوأ مما هو عليه في السابق ولا توجد أي مؤشرات تبعث الأمل بالسياسة الاقتصادية الحالية السياسة التي أفقدت سوق الصناعات اليد العاملة ومصادر الطاقة والتمويل إضافة الى الصفعة القوية التي خلقتها التجارة ذات الحرية المطلقة لذلك نحن نطالب المسؤولين بأن تكون لديهم التفاتة مباشرة لما تتعرض له الصناعة والصناعيون للابادة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاد محافظة بابل إذ ان الصناعة من اهم الروافد الاقتصادية للمجتمع في محافظتنا".

في محافظة بابل، والتي أردناها نموذجاً لظاهرة انحسار القطاع الصناعي فقد حدثنا المهندس الاستشاري عامر محمود جابك رئيس الهيئة الاستشارية لاتحاد الصناعات العراقي في بابل عن تصوراته للمشكلة قائلاً:

ان نسبة عدد المشاريع المنتجة تتراوح من ١٠- ٢٠ ٪ اما البقية فهي متوقفة تماماً بسبب المصاعب التي تواجهها الصناعة والنشاط الصناعي بشكل عام، ويمكن تحديد الصعوبات والمعوقات كمايلي:

- فقدان الامن في الاحياء الصناعية بصورة تكاد تكون تامة اما الان فقد شهدت تحسناً نسبياً نحو الافضل.
- الاهمال وعدم الرعاية من قبل الدوائر الفنية ذات الصلة بالاحياء الصناعية، وخاصة بلدية الحلة من حيث تعذر الوصول الى المعامل بسبب سوء الشوارع التي تحتاج الى دفن وتعديل.
- عدم توفر الكهرباء بشكل يؤمن تشغيل المعامل حتى ولو بمقدار جزئي .
- عدم قيام دائرة النفط بتزويد المعامل التابعة للتنمية وفق الحصص المقررة من المحروقات وانعدام تجهيز معامل الحرفيين بصورة تامة.
- شحة مياه الشرب اللازمة لتشغيل المعامل وهذا يخص معظم الصناعات.

وأكثر الصناعات تضرراً هي الصناعات النسيجية، معامل الخياطة ومعامل انتاج البلاستيك إذ ان غزو البضائع الأجنبية والحدود المفتوحة وفرت البديل من الخارج باسعار اقل بكثير من المنتوج المحلي ولا يستطيع الصناعي العراقي مجاراة الاسعار لهذه المنتوجات بسبب ارتفاع كلف الإنتاج ومنها اجور العامل العراقي وعلى الجهات المعنية توفير الحماية المناسبة لهذه الصناعات من خلال ضبط الحدود واخضاع البضائع الداخلة الى البلد الى السيطرة والتقييس النوعي، وكذلك ان تحدد هذه الكميات من المنتجات وفق حاجة البلد من دون إغراق السوق.

ويضيف السيد جابك: القطاع المصرفي لا يلبي حالياً رغبات وطموحات الصناعيين كما كان في السابق من حيث الفوائد العالية التي لا تراعي المستثمر الصناعي، وكذلك قيمة القروض بحد ذاتها لا تكون في الاغلب وفق التقديرات الحقيقية لحاجة الصناعي وقيمة الضمانات المقدمة للمصرف الصناعي .

فاذا اقتضت حاجة مقترض لمئتي مليون، يمنح خمسين مليوناً، والخلل ليس في ادارة المصنع الصناعي وانما يعود لالية التقدير التي لا تتماشى مع اسعار السوق المتصاعدة دائماً.

وندعو الجهات ذات العلاقة بالتخطيط والتطوير الانمائي والعلمي الى القيام بما يجب عمله للنهوض بالواقع الصناعي من خلال التعاون مع اتحادنا لاجل رفع مستوى نوعية الإنتاج وفتح آفاق امام الصناعيين لتطوير امكاناتهم واعادة تأهيلهم بما يدعم الاقتصاد الوطني ويساهم في توفير فرص التنمية المستقبلية لهذا البلد.

الصناعيون والتمويل

وتتركز شكاوى الصناعيين عموماً وفي المحل الاول، على قضية التمويل فالسيد عبد الحسين عبد عون وهو صناعي وصاحب مشروع لتصنيع ابدان السيارات يقول ان الحلة تحديداً لم تخصص فيها اراضٍ للصناعيين الا لعدد محدود جداً ولا تزال المصارف الصناعية مقيدة بتعليمات الدولة ولا تفتح انفتاحاً كلياً، صحيح ان المصرف الصناعي افضل من غيره ولكن ازدياد الزخم عليه يجعله غير قادر على تغطية حاجة الصناعيين والتجار كلهم ونطالب بتخصيص أراض ودعم الانتاج الوطني ومنح الصناعيين قروضاً بفوائد مناسبة لقد توقفت معامل الدبس والنسيج مثلاً وهناك مشاريع كبيرة تتعرض لمشاكل مماثلة.

برامج اقتصاد السوق ومتطلبات الواقع

حسام الساموك

يصر الخبراء الاقتصاديون الاميركيون والمروجون لتوجهاتهم على فرض سياسات الخصخصة وتفكيك كل ركائز القطاع العام كأمر ملزم التنفيذ لتحقيق برامج الاصلاح الاقتصادي المنتظر من دون إنتهاج ابسط سياقات مسيرة اقتصادية سليمة آخذة بالحسبان ما تشكله برامج الخصخصة العشوائية التي يسعون لدفع الاجهزة العراقية بكل تنوعاتها للأخذ بها .

الافكار الأحادية الجانب تطالعنا في شتى المناقشات والمناظرات واصحابها يرون ان اية مراجعة لامكانية استثمار بعض مواقع القطاع العام هي عودة خائبة للوراء وتخريب متعمد لبرامج السوق وكأن عملية الاصلاح الاقتصادي لا يمكن ان تتحقق الا في ضوء اثراء الأثرياء والسعي المطرد الى افقار الفقراء.

ان ما ينتظره العراقيون في ضوء التحولات الاقتصادية يستهدف انسجام التوجهات السوقية مع متطلبات انصاف عموم الناس وفق مبادئ لا تتعارض بالضرورة مع القيم الأخلاقية والإنسانية في تداولات السوق.

واذا ما استذكرنا ما انصف به القطاع العام غالبية الشرائح الاجتماعية في توفير مستلزماتها خلال العقود المنصرمة بدعم منصف للاسعار يتناسب مع مصالحها وقدرتها الشرائية لابد من ان نتريث كثيراً قبل التسابق المحموم نحو الغاء كل سياسات الدعم التي تتعارض مبدئياً مع مستلزمات منظمة التجارة العالمية وحتى اشتراطات صندوق النقد الدولي، لكن المنظمة العالمية ذاتها، برغم اننا لم نتجاوز صفة العضو المراقب فيها حتى الان، تعتمد هي الاخرى جملة من السماحات في سياساتها المتبعة مع البلدان حديثة الانتماء الى صفوفها كما حدث مع بعض بلدان امريكا اللاتينية، بمنحها عشراً الى عشرين سنة ليتسنى لها ان ترتب اوضاعها الاقتصادية عبر اعتماد الضرائب الكمركية وإتباع انماط من برامج الدعم للاسعار ريثما تستكمل استعدادها للتوافق مع اشتراطات وضوابط التجارة العالمية .

على هذه الوقائع يمكن ان نعتمد خطوات تدريجية في انتهاج سياسات اقتصاد السوق، وليس عبر الهرولة المفرغة التي يحملنا عليها خبراء في هذا الموقع او ذاك يعدون كل تريث في سياسات الخصخصة او اشتراطات التطبيق القسري لبرامج اقتصاد السوق خروجاً بل خرقاً لاخلاقيات التداول الشفاف وبدهيات التعاملات الاقتصادية السليمة.

اذن يجدر ان نلتقي في انتهاج آليات تسير بنا نحو آفاق الاصلاح الاقتصادي الطموح، دونما اضرار مباشر بالشرائح ذات الدخل المحدود او متواضعة الموارد لحين تهيئة مستلزمات انسجام دخول تلك الشرائح وتلاؤمها مع مستجدات التوجهات الاقتصادية والاجتماعية المقبلة، فضلاً عن نهوض الركائز والبنى الاساسية الكفيلة بتلك المتغيرات وإرساء قواعد اداء ثابتة لقطاعاتنا الاقتصادية والإنتاجية المختلفة بما يؤهلنا لواقع معافى قادر على التعاطي مع الآليات الطموحة.

آراء وملاحظات حول صناعة السكر في العراق

سناء النقاش

بدأ الباعة الجوالون بحملة واسعة للتجول في الازقة للعديد من المناطق السكنية ببغداد ودعوة سكنتها لبيع ما يزيد على حاجتهم من السكر وقد استغربت هذه الحالة فاغلب العوائل تعاني شحة السكر لعدم توزيعه في الحصة التموينية لعدة اشهر وعندما سألت احد هؤلاء الجوالين قال : ان شهري شعبان ورمضان قريبان وسنشتري ما يمكن شراؤه ومن ثم بيعه لاصحاب الافران ومصانع المعجنات والحلويات ! إذن هي حملة منظمة ومدروسة والمستغفل فيها هو المواطن البسيط الذي لا يربح حتى عندما يبيع، فهو يبيع مضطرا وبسبب الحاجة وبعدها يشتري ما باعه باسعار مضاعفة .. هذه الحالة دفعتني للسؤال: اين السكر العراقي، واين مناطق زراعة البنجر السكري وقصب السكر التي سبق ان سمعنا عنها الكثير سواء كانت من الزراعة في ميسان او في الموصل؟ وبمتابعة هذه القضية توصلت الى المعلومات التالية وهي ان الحكومة العراقية ابرمت عقداً مع شركة هاديان اكرد نويكس الامريكية على انشاء مزرعة لزراعة محصول قصب السكر ومعمل لانتاجه في قضاء المجر الكبير في عام ١٩٦٥ وذلك لملاءمة مناخ هذه المنطقة لهذا النمط من الزراعة مع انشاء مبازل حقلية مغطاة ومفتوحة ومبزل رئيس ومحطة لضخ مياه المبازل للاهوار وإنشاء نظام ري متكامل في منطقة المجر ومن ثم إنشاء بحيرة صناعية تستوعب مليون متر مكعب من الماء يحتاجها هذا النوع من الزراعة ، وبعد انجاز المشروع قامت شركة امبيانتي الايطالية بانشاء المصنع الخاص باستخراج السكر من هذا المشروع الزراعي الضخم وبطاقة تصميمية مقدارها ١٠٠ الف طن من السكر سنوياً حيث يتم ٥,٣٢٪ من محصول قصب السكر المزروع في المنطقة و ٥,٦٧٪ من تكرير السكر الخام المستورد مع الاستفادة من مخلفات قصب السكر باستخدامه علفاً للمواشي واستثمار مادة (اليكاز) التي تنتج عرضاً عند تكرير السكر في صناعة الورق والاستفادة من (المواس) التي تستخدم في صناعات مختلفة ومنها صناعة الخبز الطرية وكل هذا جميل وجدي ومفيد واقتصادي وفيه الخير للبلد.. ولكن نأتي الى الصورة الواقعية للعملية الانتاجية فنسمع من السيد عقيل محمد العلاق المدير العام للشركة العامة لصناعة السكر الذي تحدث عن صناعة السكر في العراق بقوله:

ان هذه الشركة تزاول نوعين من العمل زراعي وصناعي وفيها موقعان الأول في ميسان والثاني في الموصل، والاول يعتمد على زراعة القصب السكري لانتاج السكر في حين يعتمد الثاني على البنجر السكري لانتاج السكر.. ومعاملنا في المحافظتين تعمل بتقنية الستينيات ولم تجر اية تغييرات وتطويرات حقيقية عليها طوال عقدين من الزمن بسبب الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي وغيره من المسببات لذلك فالمكائن قديمة ونحتاج الى تحديثها وقطع غيار وإعادة تأهيل ولكن الادهى والامر ان الارض الزراعية التي يتم انتاج القصب السكري والبنجر السكري فيها تم الاستيلاء عليها من قبل فلاحين آخرين وبدأوا بزراعتها حسب رغبتهم وقد حاورناهم وسعينا معهم بمختلف الطرق وتمكنا من استعادة جزء منها وزراعة ١٠٠ دونم منها إذ اننا لا يمكننا تركها هكذا بلا استثمار كما ان عدم زراعتها سوف يهدد عقلات البنجر والقصب السكري للانقراض وبعدها الخسارة الاقتصادية مضاعفة وبين السيد العلاق ان هناك خطوات جادة حالياً ومساعي مبذولة من اجل عودة العمل في صناعة السكر بالعراق وقد اعد دراسة حول هذا الامر وطالب وزارة الصناعة بتجديد مكائن المعمل واستيراد مكائن جديدة تعمل وفق صيغ متطورة وإنعاش زراعة البنجر السكري وقصب السكر بطرق حديثة اسوة بما معمول به في العديد من دول العالم التي تنتج السكر كما هو الحال في كوبا والاتحاد الأوروبي ومصر وسوريا ولبنان وتركيا وطالب بدعم الدولة لهذه الصناعة المهمة وقد تعهد انه في حالة توفر العناصر الأساسية لإنجاح العملية الإنتاجية فان توسع العملية سيكون وارداً وسوف يغطي نسبة عالية من الحاجة المحلية واستقرار سعر السكر.

ظهور طبقة من المتاجرين بالمناقصات الحكومية

يحيى الشرع

أدى بناء المشاريع من قبل الدولة الى ارتفاع أسعار المواد الإنشائية الى أكثر من ١٥٠٪ عن الأسعار السائدة .

ويقول الحاج سالم تاجر مواد انشائية ان بناء المشاريع الان ومن دون دراسة تحافظ على مستوى الأسعار للمواد الإنشائية وظهور ما فيا جديدة سيطرت على اعطاء المشاريع لشركات او مقاولين مقابل عمولات وصلت الى ١٠- ١٥ بالمئة من قيمة العقد الاجمالي وهذا الامر حدا المقاولين او الشركات الصغيرة الى الإسراع لشراء المواد الانشائية بأي ثمن.

وأضاف قائلاً : ان غياب الرقابة الحكومية على المستوردين وعدم وضع الضوابط التجارية على التجار وفتح باب الاستيراد العشوائي وغير المنصف شجع اغلبهم على وضع اسعار جنونية على حساب السوق والمواطن.

ويشاطره الرأي نصير العزاوي مقاول بناء قائلاً ان تهريب النفط الاسود الى الخارج واضطرار اصحاب معامل الطابوق الى شرائه من السوق السوداء شجع المضاربين على زيادة سعر (دبل الطابوق) الى (٥٠٠) الف دينار بعد ان كان (٢٧٥) الف دينار وقبل ذلك (١٤٥) الف دينار واما السمنت فقد سيطرت عليه وللاسف الشديد مافيات جديدة إذ ان المجلس البلدي لمدينة بغداد ساهم بصورة مباشرة في ارتفاع اسعار السمنت من خلال اعطاء حصة المواطنين الى المقاولين الذين ينفذون المشاريع لكن المقاولين استغلوا الفرصة شر استغلال ووصل سعر الطن الى اكثر من (٢٠٠) الف دينار بعد ان كان بحدود (١٢٠) الف دينار فضلاً عن تهريب الحديد الى المناطق الشمالية بطريقة عشوائية علماً ان اغلب الشركات والمقاولين يتسلمون كميات كبيرة من الحديد للمشروع لكن يتم تهريب الجزء الاكبر منه الى منطقة كردستان مؤكداً ان غياب الرقابة والسيطرة النوعية جعل مجموعة من المستوردين يسوقون كميات كبيرة من الحديد الكرواتي غير المطابق للمواصفات الفنية ويتم استخدامه حالياً في المشاريع الحكومية والخدمية حيث وصل سعره الى (٦٥٠) الف دينار للطن بينما بلغ سعر طن الحديد من المناشيء الاخرى (٩٠٠) الف دينار .

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

جدول باسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	العبوة	السعر بالدينار
السكر	كيس ٥٠ كغم	٢٧,٥٠٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كغم	٢٥,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كغم	٢٦,٠٠٠
رز أمريكي	كيس ٥٠ كغم	١٨,٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كغم	١٢,٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كغم	٢٥٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كغم	٤٠٠٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١ كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٣٥٠٠
الشعرية العراقية	١ كغم	٧٥٠
شاي الحصة	١ كغم فل	٥٠٠